

Distr.
GENERAL

A/52/139
16 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البنود ٢٠ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٥٩
و ٦١ و ٧٠ و ٩٨ و ٩٩ و ١١٣ من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في
حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة
التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد
البرلماني الدولي
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
المحيطات وقانون البحار
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون
في أوروبا
تقديم المساعدة في إزالة الألغام
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن
وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة
مسألة قبرص
منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي
مسائل السياسات القطاعية
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
حق الشعوب في تقرير المصير

رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن المؤتمر السابع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي قد عُقد في سول في
الفترة من ١٠ إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بدعوة من برلمان جمهورية كوريا. وقد ضم المؤتمر ٥٧٢ عضوا
من أعضاء البرلمان من ١١٨ بلدا وممثلي ٢٥ وفدا مراقبا.

.A/52/50 *

وبصفة بلدي البلد المضيف للمؤتمر السابع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه، نتائج هذا المؤتمر.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٠ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٥٩ و ٦١ و ٧٠ و ٩٨ و ٩٩ و ١١٣ من القائمة الأولية.

(توقيع) بارك سو جيل
الممثل الدائم

المرفق

المؤتمر السابع والتسعون للاتحاد البرلماني الدولي

عقد المؤتمر السابع والتسعون للاتحاد البرلماني الدولي* في سول (جمهورية كوريا) في الفترة من ١٠ إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بدعوة من برلمان جمهورية كوريا. وقد ضم المؤتمر ٥٧٢ عضواً من أعضاء البرلمان من ١١٨ بلداً وممثلي ٢٥ وفداً مراقباً.

واتخذ المؤتمر، في إطار أعماله، القرارات المرفقة.

* كانت عضوية الاتحاد البرلماني الدولي حتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على النحو التالي:

الأعضاء (١٣٨)

الاتحاد الروسي، اثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، إستونيا، اسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، اندورا، اندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينافاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند، تركيا، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية افريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زائير، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، الكامبيون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، يوغوسلافيا، اليونان.

الأعضاء المنتسبون

برلمان الأنديز، برلمان أمريكا اللاتينية، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

التعاون من أجل إحلال الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي،
ومن أجل احترام جميع أشكال سيادة الدول واستقلالها

قرار اتخذه المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعون بدون تصويت
(سول، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

إن المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعين،

إذ يضع في اعتباره أن أحد مقاصد الأمم المتحدة، كما هو منصوص عليه في ميثاقها، هو حفظ السلام والأمن الدوليين، وينبغي تحقيقاً لهذه الغاية، اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع التهديدات للسلام وإزالتها،

وإذ يضع في حسابه أن نهاية الحرب الباردة هيأت، بتخفيف التوترات الدولية وتعزيز الثقة بين الدول، مناخاً مواتياً لتوطيد التعاون الدولي من أجل إحلال الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي،

وإذ يساوره القلق إزاء الأخطار التي لا تزال تهدد الأمن والاستقرار، بما في ذلك المنازعات والتوترات الإثنية والقومية والدينية، وكذلك سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل في بعض المناطق، التي اقترن بها جميعاً تزايد التهديد المتمثل في الإرهاب،

وإذ يضع في اعتباره التهديدات والأخطار الأخرى المحدقة بأمن الأفراد والمجتمعات والدول، والناجمة من تدهور البيئة، والفقر، وتعاطي المخدرات، والاضطرابات السياسية، وتزايد عدد اللاجئين والمشردين، وانتهاكات حقوق الإنسان،

وإذ يرى أنه يقع على كاهل جميع الدول أن تتعاون على إحلال الأمن والاستقرار والسلام مع احترام سيادة جميع الدول واستقلالها على قدم المساواة،

وإذ يشير إلى أن الأمم المتحدة تحتاج بصفة متزايدة إلى دعم المنظمات الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في حل المشاكل العالمية،

وإذ يوجه النظر إلى التقرير الذي قدمه الأمين العام السابق للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ وعنوانه "خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام"، وكذلك إلى ملحق "خطة للسلام" الذي قدم في مناسبة إحياء الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥،

وإذ يؤكد أن السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هما ركنان من أركان التعاون عبر الإقليمي،

وإذ يرى أن مبدأ عدم التدخل يتماشى مع واجب المجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف والأقليات المضطهدة، وأن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية يمكن أن يشكل تهديدا للأمن والاستقرار الدوليين،

وإذ يرحب بآخر التطورات في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك توقيع المعاهدة المتعلقة بفرض حظر كامل على التجارب النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في بقاع مختلفة من العالم،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية إحلال السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي،

وإذ يؤكد ضرورة تقديم المعونة الإنسانية في حالات الطوارئ وأوقات الأزمات، وفقا لمبدأي الحيادة والنزاهة الإنسانيين، ومع احترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها وبموافقة الحكومات، حيثما كان لمثل هذه السلطة وجود،

وإذ يساوره القلق إزاء المشاكل التي تطرحها القوانين الوطنية التي لها آثار تتجاوز إقليم الدولة،

وإذ يؤكد الدور الرئيسي الذي تؤديه الدبلوماسية البرلمانية في إحلال الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، سواء من خلال الدعم الذي تقدمه المؤسسات البرلمانية للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا الميدان أو من خلال الجهود التي تبذلها أو التي تستطيع بذلها لمنع المنازعات وإنهاؤها والتخفيف من حدتها،

١ - يدعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، واحترام حرمة حدود الدول وسلامتها الإقليمية، وحق الشعوب في تقرير المصير، وتساوي الدول في احترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحقوق الإنسان؛

٢ - يشدد على الحاجة إلى تعزيز مصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية وفقا لمبادئ الميثاق وأحكامه، وإلى تقوية الوسائل المتاحة لها لإحلال السلام والأمن الدوليين وتسوية جميع المنازعات دون فارق أو تمييز، مع بذل قصارى الجهد لكفالة توافر الموارد المالية والبشرية والتقنية التي تحتاج إليها لتأدية مهمتها؛

- ٣ - يدعو إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في ميادين الدبلوماسية الوقائية وإحلال السلام والأمن وصونهما وتوطيدهما، عن طريق التنسيق والحوار وتقديم الدعم الدبلوماسي وتوفير الموارد التقنية والبشرية لعمليات الأمم المتحدة والمشاركة في هذه العمليات؛
- ٤ - يطلب إلى جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي تكثيف جهودها المبذولة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، لا سيما منع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- ٥ - يناشد جميع البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تسارع إلى القيام بذلك؛
- ٦ - يشير إلى القرار الذي اتخذته المؤتمر البرلماني الدولي السادس والتسعون (بيجين، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) بشأن "فرض حظر عالمي على الألغام المضادة للأشخاص وضرورة إزالة الألغام لأغراض إنسانية"؛
- ٧ - يشدد على أهمية تدابير بناء الثقة من قبيل تعزيز الوضوح وضبط النفس في إنتاج الأسلحة ونشرها ونقلها، وتبادل البعثات العسكرية بصفة منتظمة، وتشكيل مراكز إقليمية للحد من المخاطر، واتخاذ ترتيبات تكفل حرية تدفق المعلومات، ورصد الاتفاقات الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح؛
- ٨ - يؤكد الحاجة إلى التنسيق عند إنشاء قوات دولية للنشر الوقائي في مناطق الأزمات؛
- ٩ - يحث جميع الدول أو مجموعات الدول على الامتناع عن استعمال تدابير قسرية في تسيير العلاقات الدولية أو سن قوانين وطنية تتجاوز آثارها إقليم الدولة إلى أية دولة أخرى؛
- ١٠ - يطلب إلى الحكومات والبرلمانات تيسير الاستعانة بشخصيات بارزة لاتخاذ مبادرات دبلوماسية ترمي إلى منع المنازعات وحلها؛
- ١١ - يعرب عن اهتمامه الشديد بالجهود المبذولة لضمان الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، آخر ما أورثته الحرب الباردة من مخلفات، وكذلك عن أمله في إحراز مزيد من التقدم في المحادثات الرباعية الأطراف وإجراء حوار متعدد الأطراف بين برلمانات البلدان المعنية؛
- ١٢ - يطلب إلى الحكومات أن تحترم حق كل شخص في الجهر برأيه في قضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛

١٣ - يحث الأمم المتحدة على التعاون بنشاط مع الاتحاد البرلماني الدولي والتفاعل معه بما يخدم مصلحة تسوية المنازعات والدبلوماسية الوقائية؛

١٤ - يناشد جميع برلمانات العالم أن تقوم بما يلي:

(أ) تكثيف الدبلوماسية البرلمانية بغية الإسهام في إحلال السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي استنادا الى المبادئ العالمية المتمثلة في عدم التدخل، والمساواة في المركز، والسلامة الإقليمية، واستقلال جميع الدول، واحترام حقوق الإنسان، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) عدم ادخار جهد لمنع المنازعات المسلحة عن طريق تحديد أسبابها وتحليلها بغية إيجاد حلول لها؛

(ج) تقديم المساهمات لجهود الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ، والإشراف، في الوقت نفسه، على استخدامها إشرافا دقيقا قدر الإمكان؛

(د) تشجيع انتشار الديمقراطية والحكم السليم؛

(هـ) محاربة أي تجاوزات إثنية أو قومية أو دينية ترتكبها الدولة؛

(و) إجراء مناقشات برلمانية بشأن القضايا المثارة في هذا القرار.

حماية مركز مدينة القدس المقدسة واستخدام جميع
الوسائل الممكنة التي يحتمل أن تحبط المناورات التي قد
تخل بهويتها وتعرض عملية الأمن والسلام في المنطقة
للخطر بصورة كبيرة

قرار اتخذه المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعون دون تصويت
(سول، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)*

إن المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعين،

إذ يؤكد من جديد تأييده لعملية السلام في الشرق الأوسط وكل منجزاتها،

وإذ يشير مرة أخرى إلى القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز الجهود
الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط،

وإذ يشير أيضا إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تدعو إلى إلغاء أي
تدابير أو إجراءات إسرائيلية ترمي إلى تغيير المركز القانوني والتكوين الديموغرافي والهيكل الجغرافي
للقدس، معتبرا تلك التدابير باطلة،

وإذ يعرب عن عميق القلق إزاء أنشطة الاستيطان الجديدة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ
عام ١٩٦٧، وخاصة تشييد مستوطنة في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية،

وإذ يؤكد أن هذه المستوطنات غير قانونية، ومخالفة للقانون الدولي وتشكل عقبة رئيسية أمام
السلام،

وإذ يساوره القلق بشأن المصاعب التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط وأثرها السلبي على
ظروف المعيشة لجميع شعوب المنطقة، وخاصة على الشعب الفلسطيني،

وإذ يعرب عن استيائه إزاء تزايد اللجوء إلى العنف منذ توقفت عملية السلام بصورة خطيرة،

* بعد اعتماد النص، أعرب الوفد الإسرائيلي عن معارضته للقرار برمته.

وإذ يؤكد من جديد القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي، لا سيما في مؤتمراته السابع والسبعين، والحادي والثمانين، والرابع والثمانين، والتسعين، بشأن تعزيز الجهود الرامية إلى دفع خطوات السلام في الشرق الأوسط،

١ - يندد بسياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية؛

٢ - يدعو السلطات الإسرائيلية إلى الامتناع عن جميع الإجراءات أو التدابير بما في ذلك أنشطة الاستيطان، التي تغير حقائق الوضع على الطبيعة وتجهض المفاوضات المتعلقة بالمركز النهائي، وتكون لها آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط؛

٣ - يدعو إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الامتناع بدقة لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛

٤ - يدعو جميع الأطراف، لا سيما الإسرائيليين والفلسطينيين، إلى مواصلة المفاوضات فيما بينها، والتعجيل بها، لمصلحة السلام والأمن، في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، وفقا لأسسها المتفق عليها، كما يدعو إسرائيل بصفة خاصة إلى تنفيذ الاتفاقات المبرمة وخاصة اتفاقات أوسلو، وفقا للمواعيد الزمنية المحددة؛

٥ - يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الامتناع عن مصادرة بطاقات هوية المواطنين الفلسطينيين في القدس، والكف عن السياسة التي تحول بينهم وبين إصلاح منازلهم أو بناء منازل جديدة لتلبية احتياجاتهم السكنية الملحة؛

٦ - يناشد بإلحاح، بوصفه جزءا من عملية السلام، إنهاء أعمال العنف والإرهاب أيما كان مصدرها؛

٧ - يناشد الأمم المتحدة أن تمارس نفوذها من أجل حماية جميع المواطنين، والمؤسسات، والآثار التاريخية في القدس، ولا سيما المؤسسات الفلسطينية، إلى أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ويتحقق السلام؛

٨ - يوصي برصد الحالة في القدس، عن طريق لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بمسائل الشرق الأوسط، التي سترفع تقاريرها إلى المجلس البرلماني الدولي في القاهرة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)؛

الإجراءات الدولية لمواجهة الحالة الطارئة في ألبانيا وزائير

قرار اتخذه المؤتمر البرلماني الدولي
السابع والتسعون دون تصويت
(سول، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

أولا - فيما يتعلق بالحالة في ألبانيا
إن المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعين،

إذ يعتبر أن الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة قد أدت إلى نشوء حالة طارئة
إنسانية، وكشفت عن ضعف الهيكل السياسي والإداري لدولة ألبانيا،

وإذ يضع في الاعتبار أن تلك الحالة الإنسانية المتفشية على هذا النحو، لا يمكن معالجتها إلا من
خلال اتخاذ إجراء مناسب في أراضي ألبانيا، إذا ما أريد توطيد الأمن من جديد،

وإذ يسلم بأن البلد يمر بورطة لن يمكنه النهوض منها ما لم تقدم له معونة خارجية،

وإذ يساوره عميق القلق من أن الحالة الإنسانية في ألبانيا خطيرة بدرجة يلزم معها بدرجة ملحّة
تقديم المعونة الدولية إلى البلد، لمواجهة الحالة الطارئة الراهنة؛ وأنه لكي تكون تلك المعونة فعالة، ينبغي
أن تقترن بتدابير ترمي إلى تعزيز الوفاق وشؤون الحكم والإصلاح الاقتصادي والمالي،

وإذ يأخذ في الاعتبار أهمية الأمن في ألبانيا وأثره بالنسبة لتوصيل المعونة الإنسانية،

١ - يؤيد الجهود التي تبذلها بعض البلدان* من أجل إنشاء قوة حماية متعددة الجنسيات، بعد
تقديم طلب من السلطات الألبانية، تكون تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة،
وتسهم في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتوصيل المعونة، والاضطلاع بمزيد من أنشطة المساعدة العامة؛

٢ - يؤكد أهمية إعادة البناء، على أساس قوي وبدعم من المجتمع الدولي، للهيكل الإداري وقوة
الشرطة، باعتبار ذلك أساسيا لضمان التعايش المدني في ظل نظام ديمقراطي، فضلا عن التنمية السلمية
للأنشطة الاقتصادية؛

* اسبانيا، ايطاليا، تركيا، الدانمرك، رومانيا، فرنسا، النمسا، اليونان.

٣ - يؤكد الأهمية الرئيسية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في شتى أنحاء البلد في أسرع وقت ممكن، مما يمكن الحكومة من أن تكون تمثيلية بالكامل؛

٤ - يعرب عن الارتياح لسياسات وأعمال الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، لا سيما فيما يتعلق بإعادة توطيد التعايش المدني في البلد؛

٥ - يحث السلطات الألبانية على العمل بصورة وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية من أجل متابعة الإصلاح المالي؛

٦ - يدعو السلطات الألبانية إلى اعتماد القوانين والأنظمة اللازمة لحسن إدارة القطاع المصرفي والمؤسسات المالية؛

٧ - يشجع جميع الحكومات، فضلاً عن البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة تقديم المساعدة إلى ألبانيا من خلال منح المعونة الإنسانية والمالية والاقتصادية، وتوفير الدراية الفنية القانونية والإدارية.

ثانياً - فيما يتعلق بالحالة في زائير
إن المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعين،

إذ يعرب عن القلق الشديد الذي يساور ممثلي برلمانات العالم إزاء استمرار النزاع في زائير وعواقبه الوخيمة المتمثلة في المعاناة البشرية بما في ذلك المذابح التي أفادت التقارير بوقوعها في مناطق النزاع، والأخطار التي يتعرض لها الاستقرار الإقليمي،

وإذ يرحب بالمبادرات الإقليمية (مثل مبادرتي نيروبي ولومي)، واستئناف محادثات السلام مؤخرًا في جنوب أفريقيا، إلى جانب الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل النزاع،

١ - يناشد الطرفين الامتثال لخطة الأمم المتحدة للسلام في زائير المكونة من خمس نقاط، وتنفيذها، وهي الخطة الداعية إلى:

١' وقف الأعمال العدائية فوراً؛

٢' سحب جميع القوات الأجنبية بما في ذلك المرتزقة؛

'٣' إعادة تأكيد احترام السيادة الوطنية لزاثير والدول الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى، وسلامتها الإقليمية؛

'٤' توفير الحماية والأمن لجميع اللاجئين والمشردين وتيسير وصول المساعدة الإنسانية؛

'٥' تسوية الأزمة بسرعة وبصورة سلمية عن طريق الحوار، والعملية الانتخابية، وعقد مؤتمر دولي معني بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، من أجل تحقيق السلام الدائم في المنطقة؛

- ٢ - كما يناشد المجتمع الدولي تعزيز تنفيذ الخطة المذكورة من خلال ما يلي:

'١' تقديم مزيد من الدعم المتواصل لعملية التفاوض الجارية التي بدأت بين الأطراف المتحاربة، وتوفير الدعم للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تحقيق حل سلمي للنزاع في زاثير؛

'٢' زيادة المساعدة المقدمة إلى السكان اللاجئين وتقديم موارد إضافية إلى البلدان المجاورة بغية تمكينها من مواجهة التدفق الكبير للاجئين الناجم عن النزاع، مع إيلاء اهتمام خاص إلى محنة النساء، والأطفال وكبار السن، وهم الأكثر تضرراً بصورة خطيرة من جراء النزاع؛

'٣' كفالة الحماية الكاملة للسكان في مناطق الصراع، وإيفاد بعثة دولية مستقلة تحت سلطة الأمم المتحدة للتحقيق في التقارير المتعلقة بالمذابح في هذه المناطق؛

'٤' الامتناع عن تزويد الأطراف المتحاربة بالأسلحة؛

'٥' تأييد جميع الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المؤدية إلى عقد انتخابات حرة ونزيهة بغرض إقامة حكومة شرعية ديمقراطية في زاثير؛

'٦' تيسير عمل الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، في منطقة البحيرات الكبرى؛

- ٣ - يحث جميع البلدان على احترام الصكوك الدولية ذات الصلة التي تحظر تجنيد أو تدريب أو تمويل أو نشر المرتزقة.

تقرير لجنة التنمية المستدامة

١ - عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها السنوية في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧ بمقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف.

٢ - وحضر الاجتماع ستة من أعضاء اللجنة هم: السيدة إ. أيكوت (تركيا)، والسيد س. ل. كاسيا (كندا)، والسيد ن. شيتي لا روش (فنزويلا)، والسيد ب. أ. غودانا (كينيا)، والسيد م. أ. حميد (بنغلاديش)، والسيد ت. أ. اسماعيل (مصر). وحيث أن السيد صرخوه (الكويت) لم يعد برلمانيا، فقد أصبح مقعده شاغرا الآن. وفي بداية الاجتماع، انتخبت اللجنة السيد شيتي لا روش رئيسا لها والسيد كاسيا نائبا للرئيس.

ألف - استعراض عام للإجراءات البرلمانية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٣ - أجرت اللجنة استعراضا شاملا للإجراءات البرلمانية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على أساس نتائج الدراسات الاستقصائية الثلاث التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي خلال الفترات ١٩٩٣-١٩٩٢، و ١٩٩٤-١٩٩٥ و ١٩٩٦-١٩٩٧.

٤ - وتركزت عمليتا المسح الأوليتان مباشرة على القضايا التي تضطلع بها لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في إطار متابعة مؤتمر ريو. وقد أتاحتا أولا تجميع بيانات محددة فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها البرلمانات بغية تطبيق توصيات لجنة التنمية المستدامة، وثانيا، تقييم الوسائل المتاحة للبرلمانات وكذلك العوائق التي يتعين عليها إزالتها.

٥ - أما الاستبيان الثالث فقد صمم خصيصا من أجل التقييم الشامل الذي ستجريه الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد صيغ بهدف استكمال نتائج الاستبيانين الأولين ومقارنته بهما بمساعدة بيانات نوعية تعكس آراء أعضاء البرلمانات المهتمين بتأثير مؤتمر ريو داخل برلماناتهم.

٦ - ولاحظت اللجنة، فيما يتعلق بالاستبيان الثالث، أن الردود في هذه المرة قد جاءت على وجه الحصر تقريبا من البرلمانيين المطلعين اطلعا جيدا على عمل برلمانات بلدانهم بشأن قضايا البيئة والمشاركين شخصيا في هذا الميدان. ولاحظت أيضا أنه بالنسبة لحالة بعض البرلمانيين، فإن الردود وردت من عدد كبير من أعضاء البرلمانات ذوي الاتجاهات السياسية المختلفة أو من أعضاء كلا المجلسين، ومن ثم أتاحت الحصول على وجهات نظر مختلفة واكتساب فهم أفضل للطرق التي تعمل بها هذه البرلمانات.

٧ - ويقدم التقرير الذي وافقت عليه اللجنة (انظر المرفق الأول) تحليلا للردود المتلقاة وليس موجزا لها. وهو انعكاس للاتجاهات الرئيسية التي برزت من الدراسات الإحصائية الثلاث. بيد أنه أدرجت أيضا مواقف هامشية من أجل زيادة جودة التحليل وإثرائه.

باء - توصيات من أجل ما ستخذه البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي من إجراءات في المستقبل

٨ - استنادا إلى نتائج التحليل الشامل للإجراءات البرلمانية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أوصت اللجنة بشدة بأن تستخدم البرلمانات بشكل أكبر الآليات والإجراءات البرلمانية القائمة لمعالجة قضايا التنمية المستدامة. وأوصت اللجنة بوجه خاص تلك البرلمانات التي لم تقم بعد بإنشاء هيئة برلمانية للاضطلاع بالتنمية المستدامة أو، على الأقل، القضايا الإنمائية أن تنظر في عمل ذلك. وارتأت أيضا أن الاتحاد البرلماني الدولي يستطيع في وقت ما مستقبلا أن يستفيد من تقييم تجربة تشكيل مثل هذه الهيئات.

٩ - وأوصت اللجنة بالمثل بأن تجهز البرلمانات نفسها بالوسائل الضرورية للاضطلاع بعملها في ميدان التنمية المستدامة من خلال جملة أمور منها الحصول على المعلومات المطلوبة. وأوصت اللجنة أيضا في هذا السياق بأن تدرس البرلمانات مدى جدوى إنشاء مورد خارجي يتبع البرلمان ويتولى قضايا التنمية المستدامة، على سبيل المثال في شكل مفوض برلماني أو هيئة استشارية برلمانية.

١٠ - وبالنسبة للاتحاد، ارتأت اللجنة أنه ينبغي له مواصلة تكريس نصيب كبير مما لديه من موارد وما يجريه من مناقشات لقضايا التنمية المستدامة. وتوفر هذه المناقشات ليس فقط فرصة لأعضاء البرلمان لدراسة جوانب محددة من التنمية المستدامة، وتبادل الخبرات والتماس الحلول، ولكن أيضا توفر أساسا يمكن الاتحاد من مواصلة حث البرلمانيين على اتخاذ المزيد من الإجراءات. وأوصت اللجنة أن تُعطى الأفضلية، عند اختيار قضايا المناقشات، للموضوعات المحددة بوضوح وذات الأهمية العالمية التي تتطلب تعاوننا فيما بين البرلمانات وفيما بين الحكومات.

١١ - ويستطيع الاتحاد أن يضطلع أيضا بدور في تيسير نشر المعلومات ذات الصلة والوصول إليها. وأوصت اللجنة، بشكل أكثر تحديدا، بأن ينظر الاتحاد في نشر دليل أو كتيب مختصر بالتعاون مع الأمم المتحدة لتوضيح المكان الذي يمكن منه الحصول على المعلومات المتاحة للجمهور وكيفية الحصول عليها. وشجعت اللجنة الاتحاد أيضا على مواصلة خطته لمساعدة البرلمانات على الوصول إلى شبكة "الانترنت" وإنشاء وجود لها عليها.

١٢ - وينبغي للاتحاد أيضا أن يواصل تيسير الاتصال المباشر وتقاسم الخبرات بين أعضاء البرلمانات العاملة في قضايا البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، سرت اللجنة كثيرا بملاحظة أنه يجري تنفيذ الخطط على قدم وساق لنشر الدليل العالمي الثاني للهيئات البرلمانية التي تضطلع بقضايا البيئة. وعلاوة على ذلك، شجعت اللجنة المنظمات البرلمانية الإقليمية ودون الإقليمية على تنظيم اجتماعات للبرلمانيين لمناقشة قضايا التنمية المستدامة وارتأت أن الاتحاد يستطيع أن يقدم دعمه لمثل هذه الاجتماعات.

١٣ - وشعرت اللجنة بأن عليها بالطبع أن تعزز مشاركتها الذاتية في المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة، وقررت أن تكرر بعض الوقت في دورتها القادمة لدراسة أفضل طريقة تستطيع بها الوفاء بمسؤولياتها الآخذة في الاتساع والوسائل الكفيلة بذلك.

١٤ - وأكدت اللجنة من جديد أن مشاركتها المستمرة ستستلزم بالطبع رصد الإجراءات البرلمانية وكذلك الحكومية وتقييمها. وعلى إثر ذكر ذلك، قررت اللجنة ألا تجري تقييما جديدا للإجراءات البرلمانية على أساس دراسة استقصائية في دورتها القادمة. وأعربت بدلا من ذلك عن الرغبة في أن تعقد جلسة استماع أو أكثر بشأن قضية محددة وأن تعد بيانا سياسيا لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي. وبعد إجراء المزيد من المناقشة، اتفقت اللجنة على أن تنظر في مسألة انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة المالية بشكل عام في دورتها القادمة.

جيم - إعداد مشروع إعلان بشأن "التدابير المطلوبة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المستدامة"

١٥ - كانت اللجنة قد اقترحت إدراج موضوع "التدابير المطلوبة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المستدامة" في جدول أعمال المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعين (سول، نيسان/أبريل ١٩٩٧). وتيسيرا لعمل المؤتمر من أجل صياغة بيان ختامي بشأن الموضوع، أعدت اللجنة مشروع إعلان للمؤتمر يقوم على أساس المساهمات الخطية المقدمة من المجموعات الوطنية والمتلقاة حتى الآن (انظر المرفق الثاني). وترى اللجنة، كما يتضح من هذا النص، أن الاتحاد ينبغي له أن ينتهز هذه الفرصة ليكرر تأكيد البيانات المتعلقة بالسياسات المدلى بها في مؤتمر ريو بشأن نقل التكنولوجيات الملائمة.

دال - تنفيذ توصيات مجلس الاتحاد البرلماني الدولي بضرورة الاعتراف بأن البرلمانات الوطنية وأعضاءها "مجموعة رئيسية" على النحو المحدد في جدول أعمال القرن ٢١

١٦ - بناء على اقتراح من لجنة التنمية المستدامة، أوصى مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في دورته ١٥٨ بضرورة اعتبار البرلمانات مجموعة رئيسية كما هو محدد في جميع أجزاء جدول أعمال القرن ٢١. ودعا اللجنة إلى وضع اقتراح رسمي في هذا الصدد وتقديمه إلى الأمم المتحدة في سياق استعراضها للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر ريو.

١٧ - وقد جرى إبلاغ اللجنة بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة بالفعل لإدراج هذا الاقتراح في العملية الحكومية الدولية التي تقوم حاليا باستعراض التقدم المحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية للتحضير للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبعد إجراء مزيد من المناقشات، اعتمدت اللجنة بيانا بشأن البرلمانات بوصفها "مجموعة رئيسية" (للاطلاع على النص الكامل انظر المرفق الثالث).

١٨ - وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يحيل هذا النص إلى الأمم المتحدة لكي يؤخذ في الاعتبار عند إجراء استعراضها. وطلبت إليه أيضا أن يحيل اقتراحها بإعادة صياغة الفقرة الوحيدة التي تشير إلى البرلمانات في مشروع الإعلان الختامي المعد من أجل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ستقوم لجنة التنمية المستدامة باستعراضه. واقترحت اللجنة، تحديدا، إعادة صياغة الجملة الثانية من الفقرة ١٧ (ج) على النحو التالي:

ينبغي إضافة البرلمانات إلى المجموعات الرئيسية المحددة في جدول أعمال القرن ٢١، وكذلك العناصر الفاعلة والفئات الاجتماعية مثل المسنين، ووسائل الإعلام، والتربويين، والمجتمع المالي وينبغي الاعتراف بها في عملية صنع القرارات وإدراجها فيها.

١٩ - وختاماً، دعت اللجنة المجلس إلى أن يطلب من جميع المجموعات الوطنية أن تتخذ الإجراءات العاجلة المناسبة بهدف التماس الدعم لهذا الاقتراح من وفد كل منها لدى لجنة التنمية المستدامة، وبالتالي أيضاً لدى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

هـ - مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١

٢٠ - لاحظت اللجنة أن إسهام الاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفقاً للمقرر السابق للمجلس، سيضم تقييم اللجنة العام لما يتخذ من إجراءات برلمانية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (انظر الفقرة ٧ أعلاه والمرفق الأول) وإعلان المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعين المقبل المتعلق بالتدابير المطلوبة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المستدامة، وهو إعلان أعدت اللجنة مشروعاً أولياً له (انظر الفقرة ١٥ أعلاه والمرفق الثاني). والاقتراح الداعي إلى اعتبار البرلمانات "مجموعة رئيسية" سيكون أيضاً بطبيعة الحال جزءاً من تقرير الاتحاد البرلماني الدولي إلى الدورة الاستثنائية.

٢١ - وأشارت اللجنة إلى أنها والاتحاد البرلماني الدولي قدما، على مدى السنوات العديدة الماضية، مساهمة كبيرة في عملية متابعة جدول أعمال القرن ٢١. وقد انعكس هذا في التقييم الشامل الذي أجراه الأمين العام للأمم المتحدة، وهو التقييم الذي اعترف بأن "البرلمانات في العديد من البلدان ظلت تشارك بنشاط في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد ظل الاتحاد البرلماني الدولي يزود لجنة التنمية المستدامة بمعلومات بهذا الشأن سنوياً، استناداً إلى نتائج دراسة استقصائية تجرى سنوياً. وقد اعتمد الاتحاد أيضاً إعلانات ذات صلة بالتنمية المستدامة تتعلق بنقل الأموال والتكنولوجيا وبحفظ الأرصد السمكية العالمية، على سبيل المثال".

٢٢ - وقد رأت اللجنة أن الخبرة التي تراكمت لديها على مدى هذه السنوات الأخيرة تبرز حقائق تعد أساسية إلى حد بعيد. فأولاً، إن ما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ كان ضئيلاً إلى أدنى حد وبعيداً جداً عن أن يكون مرضياً. وثانياً، ظل عدد من الشواغل الأساسية ملحا كما كان عليه الحال من قبل، إن لم يصبح أشد إلحاحاً. ومن هذه الشواغل، على سبيل المثال لا الحصر، أنماط التبذير في الاستهلاك والإنتاج، والتلوث، ونضوب طبقة الأوزون، والتصحر، وعدم كفاية إمدادات المياه العذبة. وثالثاً، كان لعدم وجود موارد مالية كافية وتكنولوجيات ملائمة دور أساسي في ذلك، إلا أن المشكلة الرئيسية تمثلت في انعدام الإرادة السياسية. والدعوة إلى وجود هذه الإرادة السياسية وإلى وجود التزام بإحياء "روح ريو" من

جديد ينبغي، في رأي اللجنة، أن تشكل جوهر رسالة الاتحاد إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٣ - واقترحت اللجنة أن تنعكس الاعتبارات السابقة في الكلمة التي ينبغي أن يلقيها الاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن تشير هذه الكلمة أيضا بطبيعة الحال إلى الالتزام الذي تعهدت به البرلمانات، بوصفها "مجموعة رئيسية"، بتكثيف جهودها في ميدان التنمية المستدامة.

٢٤ - وقد أحييت اللجنة علما بخطط الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنظيم الدورة، وهي خطط تشير إلى أن أنظمة الجمعية العامة العادية ستطبق. وكما هو يستخلص ضمنا من اتفاق التعاون الذي أبرم مؤخرا بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، فإن هذا سيعني أن بإمكان الاتحاد البرلماني الدولي أن يبدلي ببيانه أمام الجمعية العامة بنفس الطريقة التي تتبعها بعض الوكالات المتخصصة، أي "خارج الجلسات". وقد طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل اتصالاته لدى الأمم المتحدة بغية كفالة أن يتاح للاتحاد البرلماني الدولي إلقاء كلمة.

٢٥ - وأبلغت اللجنة أيضا بأن الأمم المتحدة تزمع إنشاء فريق عامل جامع يعقد اجتماعه وقت انعقاد الدورة الاستثنائية ويقوم بدراسة إعلان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وإعداده في صيغته النهائية. وسيكون هذا الاجتماع مفتوحا لجمهور أوسع نطاقا ولا ينبغي أن يكون ثمة أي مشكلة بالنسبة لمشاركة الاتحاد بالكامل في المناقشات.

٢٦ - وأوصت اللجنة بأن يرسل الاتحاد وفدا كاملا ليمثله في الدورة الاستثنائية. ونظرا لأنه لم يخصص سوى اعتماد محدود جدا في الميزانية لهذا الغرض، فقد أعربت اللجنة عن أملها في أن يتولى رئيس المجلس قيادة هذا الوفد وأن يتألف الوفد من أعضاء اللجنة، أو كحد أدنى، من رئيسها. وأعربت اللجنة عن أملها في أن يضم أعضاء آخرون في الوفود الوطنية إلى الدورة الاستثنائية، ودعت المجلس إلى تقديم التماس خاص لهذا الغرض.

٢٧ - وسلمت اللجنة بأنه من اللازم، حتى يكون لاسهام الاتحاد البرلماني الدولي أثر ملموس، أن يمثل هذا الاتحاد أيضا في الدورة القادمة للجنة التنمية المستدامة التي ستقوم بقسط كبير من عملية إعداد نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ونظرا لأن دورة لجنة التنمية المستدامة تزامنت جزئيا مع المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعين (تُعقد في الفترة من ٧ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧) ونظرا لعدم رصد أي أموال لهذا الغرض في ميزانية عام ١٩٩٧ للاتحاد البرلماني الدولي، فقد أعربت اللجنة عن أملها في أن يتمكن رئيسها و/أو نائب رئيسها من السفر عن طريق نيويورك في طريق عودتهما من سول والتحدث إلى اجتماع لجنة التنمية المستدامة. ودعت اللجنة الأمانة العامة إلى استكشاف إمكانية تنفيذ هذا الاقتراح لدى الأمم المتحدة.

واو - تقرير مرحلي عن إعداد طبعة عام ١٩٩٧ من الدليل العالمي عن الهيئات البرلمانية من أجل البيئة
 ٢٨ - أُبلغت اللجنة بحالة إعداد طبعة عام ١٩٩٧ من الدليل العالمي الذي سينشر قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١، وذلك وفقا للمقرر الذي اتخذته مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة (اسطنبول، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦). وأحاط أعضاء اللجنة علما بما أنجزته الأمانة العامة من أعمال واقتروها الاتصال من جديد بالبرلمانات التي لم ترد بعد على طلبات الحصول على معلومات بشأن لجانها العاملة في مجال البيئة، وذلك لكفالة أن يكون الدليل وافيا قدر الإمكان وأن يتم على وجه الخصوص إدراج الهيئات البرلمانية التي تعالج البيئة في بعض البلدان الرئيسية في الدليل.

زاي - تنفيذ نتائج الاجتماع الثلاثي في نيويورك

٢٩ - أيدت الدورة التاسعة والخمسون بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي (بيجين، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) نتائج وتوصيات الاجتماع الثلاثي للممثلين البرلمانيين والحكوميين الدوليين (مقر الأمم المتحدة، ٥-٦ أيلول/سبتمبر) الذي ركز على اتخاذ إجراءات ذات أولوية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥) من جانب البرلمانيين. وتتضمن إحدى التوصايا المحددة للمجلس وضع مسألة التنمية الاجتماعية وجوانبها المحددة في جداول أعمال المؤتمرات النظامية للاتحاد البرلماني الدولي.

٣٠ - ومن وحي هذه التوصية، اقترحت لجنة التنمية المستدامة أن تدرج اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي بندا معنونا "العمالة في عالم يتجه نحو العولمة" في جدول أعمال المؤتمر الثامن والتسعين (القاهرة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧). وقد أعربت اللجنة عن رغبتها في أن تشير إلى أن إجراء مناقشة بشأن العمالة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي سيكون مناسبا في توقيته لسببين.

٣١ - فأولا، تمثل البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية رئيسية في معظم البلدان الصناعية والبلدان الحديثة العهد بالتصنيع، حيث بلغت حد الأزمة. وفي الوقت ذاته، فإن البطالة الجزئية المترتبة على انخفاض الانتاج هي عرض مزمن من أعراض الفقر الذي تشترك فيه مئات عديدة من الملايين في البلدان النامية.

٣٢ - وثانيا، ليست العولمة أنماطا متغيرة من العمالة بين البلدان وداخلها فحسب ولكنها أيضا زيادة قدرة هذه البلدان على معالجة هذه الأنماط المتغيرة. وتحرير التجارة يفضي الآن إلى زيادة سرعة نمو الصادرات. ويعمل التنافس الدولي الشديد على الحد من الضغوط التضخمية. والسؤال إذن هو ما هي الطرق التي ينبغي أن تتبعها السياسات العامة لتساعد في تعزيز احتمالات نمو العمالة.

٣٣ - ولقد وافقت جميع المنتديات الدولية الرئيسية، بما فيها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، على أن هدف تحقيق العمالة الكاملة ينبغي أن يكون محط اهتمام الاستراتيجيات الوطنية في المجالين

الاقتصادي والاجتماعي. ولجنة التنمية المستدامة مقتنعة بأن بإمكان الاتحاد أن يقدم اسهامه الخاص في تحقيق هذا الهدف. وعلاوة على ذلك، تؤمن اللجنة بأن بإمكان شُعبة السياسات والتنمية الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية التابعتين للأمم المتحدة، وربما أيضا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن تُسهم إسهاما مفيدا على وجه الخصوص في الدراسة التي يُجريها الاتحاد لهذا الموضوع.

٣٤ - وختاما، أشارت اللجنة إلى أن المجلس عهد إليها برصد وتقييم الإجراءات التي تتخذها البرلمانات الوطنية لتنفيذ توصيات مؤتمر القمة، وناقشت كيفية الاضطلاع بهذه المهمة على أفضل نحو من دون أن تُثقل كاهل الأفرقة الوطنية بعبء إجراء دراسات استقصائية مكثفة وتستغرق وقتا طويلا، أو بدء دراسات رئيسية في وقت مبكر جدا بعد مؤتمر القمة. وبعد المناقشة، خلصت اللجنة إلى أنه إذا وضع البند المذكور أعلاه في جدول أعمال المؤتمر، فيمكن أن يُطلب من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ألا يكتفوا بتقديم المذكرات التقليدية بشأن الموضوع، بل وأن يقدموا أيضا معلومات بشأن ما اتخذته برلمانات كل منهم من إجراءات لمتابعة هذا الجانب بالذات من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

حاء - المتابعة البرلمانية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية

٣٥ - لاحظت اللجنة بارتياح شديد أن إسهام الاتحاد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٧-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) كان كبيرا، وأن الجهة المنظمة لمؤتمر القمة، وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، أعربت عن تقديرها الشديد لإسهام البرلمانات عموما في التحضير للمؤتمر وفي إجراءاته.

٣٦ - واستعرضت اللجنة نتائج يوم البرلمانين الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وقد قامت اللجنة على وجه التحديد، بدراسة نص الإعلان الذي اعتمده المشاركون في يوم البرلمانين وعرضه بعد ذلك رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في الجلسة العامة النهائية لمؤتمر القمة.

٣٧ - ولاحظت اللجنة بارتياح أن تنظيم يوم البرلمانين في روما كان ناجحا على مستويين. فمن ناحية، كفل تنظيمه خلال مؤتمر القمة حضورا قويا في مؤتمر القمة من جانب البرلمانين، حيث أسهموا في القرارات النهائية لمؤتمر القمة، وتعهدوا، من خلال إعلانهم، بمهمة تعزيز تنفيذ خطة عمل لمؤتمر القمة داخل برلمانات كل منهم. ومن ناحية أخرى، شكل هذا اليوم تعبيرا عمليا عن مفهوم التعاون الوثيق بين البرلمانات والحكومات على الصعيد الدولي.

٣٨ - ودعت اللجنة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي إلى تأييد التوصيات التي قدمها المشاركون في يوم البرلمانين وإلى حث جميع أعضاء الاتحاد على الأخذ بها. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأن الإعلان يتضمن توصية إلى الاتحاد البرلماني الدولي بأن ينشئ، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، آلية للقيام بعملية رصد برلمانية لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في روما. وأيدت اللجنة هذا الاقتراح العملي المنحى والتزمت بالعمل على تحقيقه.

٣٩ - ولاحظت اللجنة بارتياح أن مناقشات كانت قد بدأت بين المدير العام لمنظمة الفاو والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بغية إعداد اتفاق بين المؤسستين على غرار الاتفاق مع الأمم المتحدة. وأعربت اللجنة عن أملها في أن يُبرم هذا الاتفاق الذي يُقدم إطاراً للعمل المتضام من جانب الحكومات والبرلمانيين في ميدان الأغذية والزراعة.

٤٠ - وفي أثناء تبادل الآراء بشأن الأشكال الممكنة للمتابعة البرلمانية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية، نظرو أعضاء اللجنة في إمكانية عقد مؤتمر مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الفاو في روما في عام ١٩٩٨ بشأن الإنتاج الزراعي والبيئة.

طاء - مسائل متنوعة

٤١ - ناقشت اللجنة، في نهاية اجتماعها، الشاعر الذي نجم عن مغادرة السيد صورخوه، وهو من الكويت، الذي فقد مقعده البرلماني في الانتخابات الأخيرة. ولاحظت اللجنة أن البلدان العربية كانت ممثلة بالفعل في اللجنة، في حين لم تكن البلدان المارة بمرحلة انتقال ممثلة فيها، وعلى وجه الخصوص الجمهوريات المستقلة التي نشأت نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي السابق والتي واجهت مشاكل كبيرة فيما يتصل بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ورأت اللجنة أن أعمال الاتحاد البرلماني الدولي وأعمالها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ستتعزيز كثيرا لو كان العضو الجديد الذي سينتخب في اللجنة في سول من أحد هذه البلدان.
